تطورات المشهد السوري خلال شهر كانون الثاني لعام 2019

يمكن حصر أهم المستجدات خلال هذه الفترة بأربعة أمور: أولها مرتبط في قرار الانسحاب العسكري الأمريكي وتبعاته، ثانيها متعلق بتمدد هيئة تحرير الشام الأخير وتداعياته، وثالثها يأتي من محاولات بعض الدول العربية المضي قدماً في سياسات التطبيع مع نظام الأسد عبر "تمهيد" عودته إلى الجامعة العربية، ورابعها والأخير مرتبط بمؤشرات عدم قدرة النظام على "النهوض" وعجزه عن تأمين احتياجات المناطق التي يسيطر عليها من المواد الأساسية.

- **قرار الانسحاب الأمريكي وتداعياته**

ماذا حدث: في 19 كانون الأول/ ديسمبر الماضي وفي تغريدة له أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سحب القوات الأمريكية من سوريا بصورة فورية وشاملة، لكن مع دخول كانون الثاني/ يناير بدا أن تغيراً ما قد طرأ على موقف ترامب حيث أعلن أن سحب القوات سيتم بصورة بطيئة وتدريجية؛ وبعدها أعلن عن حزمة إجراءات ستتخذها إدارته في سوريا لضمان ألا ينعكس الانسحاب سلباً على المكتسبات التي حققتها في الحرب على داعش، وتتضمن إقامة منطقة آمنة، وبدأت المباحثات التركية – الأمريكية تركز على هذه النقطة بالتحديد، فيما بدأت محادثات تركية – روسية جديدة، بهدف تقريب وجهات النظر بين أنقرة وموسكو، في ظل تعبير الأخيرة صراحة عن رفضها للمنطقة الآمنة الأمر الذي رحبت به تركيا.

وفي القمة التي عقدها الرئيسان التركي والروسي في موسكو في 23 كانون الثاني/ يناير، التي حاول أردوغان خلالها أن يقنع نظيره الروسي بعدم معارضة مسعى المنطقة الآمنة، طرح بوتين فكرة استناد تركيا في عملياتها العسكرية داخل سوريا على اتفاق أضنة الموقع عام 1998 بين تركيا وسوريا، والذي يخول الجيش التركي بالتوغل في عمق 5 كلم داخل الأراضي السورية لملاحقة عناصر بي كا كا وفق شروط معينة.

دلالات ذلك: على الرغم من أن القراءة الأولية للقرار لا تزال محصورة في الأسئلة المباشرة التي يطرحها مثل: من يملأ الفراغ الناجم عن الانسحاب الأمريكي؟ وما تبعاته على تحركات أنقرة العسكرية؟ وما مصير قوات "قسد"؟ وما السياسات المتوقعة من محور النظام وحلفائه؟ إلا أن ذلك لا ينفي أن التطور الأبرز من الناحية الاستراتيجية مرتبط بإلحاق هذا القرار بمؤشرات انسحاب سياسي من الملف السوري: هذا الملف الذي لا تزال تمتلك واشنطن فيه أدوات نوعية كأوراق للضغط؛ ناهيك عن ملف إعادة الإعمار التي تشترك فيه واشنطن مع العديد من الفواعل برؤية موحدة.

وبما أن تلك المؤشرات لم تظهر بعد، وبغض النظر عن أن القرار ارتجالي أو مخطط له، فإنه سيكون تحت الاختبار، وسيترتب عليه إعادة تموضع لكل القوى المنخرطة في سورية، وسيكون "مبدأ التكتيك" هو السمة الأبرز لمعظم الفواعل في المرحلة اللاحقة لهذا القرار.

- **توسع هيئة تحرير الشام**

ماذا حدث: بعد المعارك التي شنتها الهيئة اعتباراً من 31 كانون الأول الماضي؛ تمكنت من السيطرة على ريف حلب الغربي، والقضاء على حركة نور الدين؛ كما وسعت معركتها لتشمل مناطق أخرى في إدلب تسيطر عليها الهيئة الوطنية للتحرير، وذلك في معرة النعمان ومحيطها بشكل رئيسي، كما وصلت المعارك إلى ريف حماة الشمالي وتحديداً في سهل

الغاب حيث أجبرت الهيئة حركة أحرار الشام على حل نفسها وتسليم سلاحها؛ ولتنتهي تلك المعارك بشكل عام مع توصل هيئة تحرير الشام والجبهة الوطنية إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار وإخضاع جميع المناطق إلى سلطة حكومة الإنقاذ إدارياً وخدمياً.

دلالات ذلك: يعد هذا التمدد خطوة استباقية في استراتيجية الهيئة المتمثلة في "الانتقال الاستراتيجي" إلى مراحل التمكين والتسيد المحلي ومركزة قرار تلك المنطقة بيدها؛ وليفتح هذا التمدد بالوقت ذاته أسئلة مستقبل "إدلب" والتعاطي الدولي والاقليمي حيالها.

وتتراوح السيناريوهات المحتملة ما بين احتمال ضئيل لحصول اتفاق أمريكي تركي للقضاء على الهيئة، وهذا يستلزم اتفاقاً سياسياً حول "إدلب ما بعد الهيئة" وهو ما لم تظهر مؤشراته بعد ويرتبط بتقدم المفاوضات التركية الأمريكية شرق نهر الفرات، واحتمال المواجهة الجزئية مع النظام مدعوماً بالقوات الروسية والايرانية للسيطرة على اتوستراد M4 (اللاذقية – حلب) و M5 (دمشق – حلب)، واحتمال إعادة تدعيم قوى المعارضة والدخول في معركة استنزاف طويل؛ وفي ظل هذه المعطيات تنحصر خيارات قوى الثورة بمقاومة "تمكين الهيئة" عبر دعم الفعاليات المدنية الثورية وتعزيز قنوات التواصل معها لإعادة ترتيب التحالفات المحلية في المنطقة.

- **تطبيع عربي متصاعد**

ماذا حدث: حيث تصاعدت في الآونة الأخيرة وتيرة التطبيع من قبل دول عربية كانت تحسب على المحور المناهض لنظام الأسد، حيث أعادت الإمارات العربية المتحدة فتح سفارتها في دمشق بتاريخ 27 كانون الأول/ ديسمبر الماضي وتبعتها البحرين التي أعادت تفعيل الرحلات الجوية مع النظام.

وسبقت القمة العربية الاقتصادية التي عقدت في بيروت الأسبوع الماضي مطالبات من لبنان والعراق ودول عربية أخرى بإعادة تفعيل عضوية النظام السوري في الجامعة العربية، وأبدت تونس انفتاحها على خيار دعوة النظام إلى القمة العربية المرتقبة في البلاد أواخر آذار/ مارس المقبل. كما أن عدداً من دبلوماسيي الجامعة أكدوا أن هذا الموضوع سيكون مطروحاً على طاولة الزعماء العرب في تلك القمة.

دلالات ذلك: يقف وراء دعوات التطبيع تلك مجموعة عوامل؛ يرتبط جزؤها الأول بطبيعة القرار العربي الجمعي الذي يرسم وفق محددات وشروط "الحليف التقليدي" الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي حين اعتقد بعض "القادة" العرب أن تغير وتبدل السياسات الأمريكية حيال الملف السوري والذي وصل لمرحلة الإعلان عن انسحابها العسكري في سورية هو بمثابة خطوة أولى نحو تطبيع العلاقات مع نظام أضحت معادلات المشهد العسكري تميل لكفته، أكدت دوائر رسم القرار الأمريكي أنها لا تسير في اتجاهات تعويم الأسد وفرضت مجموعة من العقوبات على شخوصه الاقتصادية، ومررت قانون قيصر المتعلق بعدم الولوج بعملية إعادة الإعمار إلا في ظل حل سياسي ووفقاً لأجندة الامم المتحدة والقرارات الدولية؛ وهذا ما انعكس اضطراباً على القرار العربي الجمعي.

بينما يرتبط جزؤها الآخر ببنية السلطة العربية القائمة و"متسيدي" المشهد العربي والذين يدعمون وبقوة إعادة بناء النظام العربي وفق صيغ ما قبل الربيع العربي، واستغلال هذه اللحظة السياسية التي استطاع الروس فيها تغيير الموازين في سورية في تدعيم هذه اللحظة وجعلها واقعاً و"درساً" لكل قوى التحرر والتغيير.

- **أزمات نهوض النظام (الغاز نموذجاً)**

ماذا حدث: تفاقمت أزمة الغاز المنزلي في مناطق النظام السوري مع دخول فصل الشتاء واشتداد البرد، حيث اصطف الناس في طوابير طويلة جداً أمام مراكز توزيع أسطوانات الغاز في العديد من المحافظات، ولا سيما في دمشق وحلب واللاذقية وطرطوس، وارتفع سعر الأسطوانة الواحدة في السوق السوداء إلى ما بين 8 آلاف إلى 12 ألف ليرة سورية في حين لا يتجاوز سعرها الرسمي 2650 ليرة.

وتزامن نقص الغاز المنزلي مع شح متواصل في معظم المواد والخدمات الأساسية مثل المازوت والكهرباء وحتى الحطب، الأمر الذي ضاعف المعاناة وبرزت معه ظاهرة ارتفاع أصوات بعض الفنانين والصحفيين الموالين للنظام في انتقاد الأزمة وتحميل الحكومة مسؤوليتها، ليتبع ذلك تفجيرات عدة في دمشق واللاذقية اتهم النظام "الإرهابيين" بالوقوف وراءها.

دلالات ذلك: لا تنفك تلك الأزمة عن طبيعة النظام المتهاوي وغير القادر على النهوض بعدما جعل الدولة السورية مسرحاً عسكرياً استنزف بها مقدرات الدولة ومواردها وجعلها شركة يتنافس عليها الحلفاء وتنهش بها الشبكات الأمنية والعسكرية الحليفة. هذا النظام الذي يواجه أسئلة إعادة التشكيل لهياكله وبناه الأمنية المتشوهة والمستنزفة؛ لا يأبه بمتطلبات العيش الكريم وسياسات التعافي؛ ففي الوقت الذي تتراكم أرباح شركات أزلامه الاقتصاديين القدماء والجدد يدخل المواطنين قاطبة في معسكر خدمة إجباري ويجعلهم أشياء لا صوت لهم ولا قيمة.